Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (100) المجلد (1) حزيران 2024

الاجترار النّحوي في التّراث العربي (مصادر شرح الرّضيّ على كافية ابن الحاجب في بعض المفاهيم النّحوية أنموذجًا)

م. م زينب عبّاس موسى السّعدوني
أ. د جورج خليل مارون
لبنان، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية.

Abstract

The main aim of preparing this scientific research is to spot light on the subject of the grammatical rumination in Arabic heritage (the sources of Al-Radi's explanation on the Kafiya of Ibn Al-Hajib as an example), and the problem of the study appears from following up Al-Radi's resourses on the Kafiya of Ibn Al-Hajib, and trying to balance between his new opinion and the opinions that he adopted, and knowing wether this information was his or was it someone else's that he adopted without indicating; This is done by observing the sayings of the earlist grammarians to the era of al-Radi, and showing the importance of this study, which spots light on two basic levels of study. The first level: showing the aspects of the grammatical rumination in the Arabic heritage in general, and the second level: researching the origins of some grammatical sources in Al-Radi's expalation on the Kafiya in particular and to show the images of the grammatical rumination on the one hand, and to reveal the places of its use in the grammatical issues that Al-Radi dealt with on the other hand. However, the researcher devoted this study exclusively within the framework of the circle of rumination, and dealt with the places of its use in another study.

This study contained an introduction, two sections, a conclusion and results, then footnotes, sources and references. The first section dealt with: the concept of rumination and its aspects in Arabic heritage, and the second section dealt with the sources of Al- Radhi about Ibn al-Hajib's Kafiya in some grammatical concepts

Email: zzaa818652@gmail.com
dr.georges.maroun57@gmail.com

Published: 1- 6-2024

Keywords: الاجترار، ملامح، الرّضيّ، المصادر.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

إنّ الهدف الأساسي من إعداد هذا البحث العلمي هو تسليط الضوء على موضوع الاجترار النّحوي في التّراث العربي (مصادر شرح الرّضيّ على كافية ابن الحاجب في بعض المفاهيم النّحوية أنموذجًا)، وتظهر مشكلة الدراسة من متابعة مصادر الرّضيّ على كافية ابن الحاجب، ومحاولة الموازنة بين رأيه الجديد، وبين الآراء التي اعتدّ، ومعرفة مدى كون هذه المعلومة له أم هي لغيره تبناها دون أن يشر؛ وذلك برصد أقوال النحاة من الأقدم ظهورًا وصولًا لعصر الرضيّ، وبيان مدى أهمية هذه الدراسة التي سلطت الضوء على مستويين أساسيين من الدراسة، المستوى الأوّل: إظهار ملامح الاجترار النحوي في التراث العربي بشكل عام، والمستوى الثاني: البحث في أصول بعض المصادر النّحوية في شرح الرّضيّ على الكافية بشكل خاص؛ لإظهار صور الاجترار النحوي من جهة، والكشف عن مواضع التّوظيف في المسائل النّحوية التي عالجها الرضيّ من جهة أخرى، غير أنّ الباحثة خصصت هذه الدراسة في إطار دائرة الاجترار حصرًا، وتناولت مواضع التّوظيف في دراسة أخرى.

وقد احتوت هذه الدّراسة على مقدّمة، ومبحثين، ونتائج البحث، ثمّ المصادر والمراجع، وتناول المبحث الأوّل: مفهوم الاجترار وملامحه في التّراث العربي، وتناول المبحث الثاني: مصادر الرّضيّ على كافية ابن الحاجب في بعض المفاهيم النّحوية.

المقدمة

الحمد لله مستحق الحمد، وأفضل الصّلاة والسّلام على خاتم النّبيين وصفوة المرسلين سيّدنا محمّدٍ النّبيّ الأمين، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدّين.

أمّا بعد...

إنّ تراثنا العربي تراثٌ ضخمٌ،غنيّ بالكتب العلمية في مختلف مجال الدّراسات النّحوية واللّغوية، احتاجَ إلى الغور في متونها؛ للكشف عن جواهر علومها، وجمال فنونها، وعلى هذا الإرث ظهرتْ اتجاهات ومدارس ونظريات، أخذها الناس بالدّرس والتّحليل والتّنظير، وألّفتْ في هذا النوع من الكتب طائفة كبيرة من العلماء تحت أسماء وعناوين مختلفة، ومن جراء هذه الدّراسات المتعددة والمختلفة، تعرّض بعض موضوعات النّحو العربي إلى الكثير من الاجترار والحشو والاستطراد والتّكرار، أدّت إلى اضطراب مناهجها، وتعقيد بعض مسائلها، والذي دفع النحو العربي إلى الكثير من الغموض والتّعقيد، وإدخاله في متاهات كثيرة؛ حتى صار النّحو- من وجهة نظر الكثيرين- من أعقد الحقول المعرفية.

وإنّ كتاب: شرح الرّضيّ على كافية ابن الحاجب، من أكثر الشروح انتشارًا وذيوعًا وأهميةً؛ إذ استطاع شارحه أن يخرجه من إطار التقليد في الكثير من جوانب دراسته إلى دائرة التّوظيف المثمر، غير أنّ هذا لا

يمنع أنْ تكون هناك جوانب أخرى يعتريها الغموض، واجترار في بعض موضوعات مسائله النحوية، ولأهمية هذا الكتاب وعبقرية شارحه، ارتأيت أنْ أسلط الضوء على هذا الجانب من الدراسة.

وهنا تبرز أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي :

- كيف تعامل الرّضي مع الموروث النحوي القديم؟
- هل تفاوتت أساليبه في نقل تلك النّصوص من مظانّها؟
- هل اجترار المعلومة لدى الرضيّ أضاف شيئًا للدرس النحويّ ؟

المبحث الأوّل: مفهوم الاجترار وملامحه في التّراث العربي:

وجاء على مطلبين:

المطلب الأوّل: مفهوم الاجترار لغةً واصطلاحًا:

الاجترار لغةً، يقال: (((اجترّ) البعير، أخرج جرّته والشيء جذبه)) [1]، وهي من الجِرَّة، أي: ((مَا يُخْرِجُه الْبَعِير من كَرِشِه فيأكله ثَانِيَة وَجَمعهَا جِرَرٌ)) [2]، ومنه: ((انْجَرَّ الشيْءُ: انْجَذَبَ، (كالاجْتِرارِ)، يقال: اجْتَرَّ الرُّمْحَ ، أي: جرّه)) [3].

وذكر ابن منظور – أيضًا– ((جرّة البعير حين يجترّها فيقرضها ثمّ يكظمها... الجِرّة، بالكسر، ما يخرجه البعير للإجترار)) [4]، ويقال: ((قصع بجرّته إذا اجترّ)) [5]، أي أنّ مفاد معنى الاجترار هو: إخراج الشيء، أو جرّه وإعادته ثانيةً .

أمّا الاجترار اصطلاحًا: هو ((تكرار النّص الغائب على هيئته دون تدخل، وهو بهذا يشبه الاقتباس، فالنّص المكرر هو نتيجة لاستدعاء النّص الغائب بصورة حرفية، وهو أدنى آليات التّناص إعمالًا لذاتية الأديب وتدخله)) [6]؛ لذا قيل: ((فالتناص بالمفهوم الحديث لا يعني مجرد اجترار للنصوص المقتبسة أو امتداد أفقي لها وإنّما يقوم أصلًا على فتح حوار مع النّصّ المقتبس؛ بهدف توظيفيه وإعادة انتاجه)) [7]، أي أنّ مفهوم الاجترار يعني تكرار النّص المقتبس.

المطلب الثاني: ملامح الاجترار النّحوي في التّراث العربي:

هناك العديد من ملامح الاجترار في التّراث العربي القديم والتي لا يمكن أن يتجاهلها كلّ من تصدّى لدراسة النّحو، وهو ما عبّر عنه عبد الرحمن محمد أيّوب حين عهد إليه تدريس النحو بدار العلوم، قائلًا: ((إنّ في مجرد تفسير عبارات النحاة نوعًا من الاجترار العقلي لايليق بعصرنا الذي نعيش فيه ولا بنهضتنا العقلية في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية)) [8].

وقد رفض العديد من المؤلفين فكرة أنّ النّحو العربي عربيٌ صرف، منهم (كيس فرستيغ) الذي ذهب إلى أنّ ((النحاة العرب الأوائل اقترضوا العديد من العناصر من النّحو اليوناني؛ ليتسني لهم بناء نظامهم)) [9].

فمن ملامح الاجترار التي وقع عليها بحثي هذا، نجد – مثلًا – أنّ سيبويه قد عرّف الاسم بالتمثيل، قال: ((الاسم رجل، وفرس، وحائط)) [10]؛ إذ نجد فيه ملامح اجترار من ألفاظ أرسطو، وهو ما أكّده عبده الرّاجحي، بقوله: ((إنّ هذا التمثيل ليس بعيدًا جدًا عن كتابات أرسطو؛ لأنّ لفظتي (إنسان) و(فرس) من الألفاظ التي استعملها دائمًا عند تقديمه الأمثلة)) [11]، وقد أكّده أيضًا (كيس فرستيغ) بقوله: ((ونحن لا نعتقد أنّ ظهور هذينِ الاسمين بنفسيهما (رجُلٌ)، و (حصانٌ) في كُتب النّحو العربي مُجرّد صدفةٍ، وإنّنا نعتقد أنّه عندما يستعمل سيبويه هذينِ الاسمين بالتحديد، وأصل المثال الثّالث يبقى غير معروفٍ؛ يقصدُ: حائطٌ، فإنّه يتّبع تقليدًا قديمًا، وهو تقليد ارتبط بالأمثلة التي ساقها (بارويك)؛ لأنّ هذه الأمثلة نفسها استخدمها أفلاطون، وأرسطو)) [12].

وهذا ما دفع الكثيرين إلى القول بأنّ النّحاة الأوائل قد تأثروا بالفلسفة اليونانية، منهم إبراهيم بيومي الذي ذهب إلى أنّ ((النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى وإنّ هذا التّأثير صار طاغيًا في القرون المتأخرة)) [13].

وكذلك الحال مع ابن جنيّ الذي عبّر عن اللغة من أنّها ((أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم)) [14]، فقد أشار محمد حماسة إلى أن أرسطو قد سبقه في ذلك بمئات السنين، قائلًا: ((هذا المفهوم الذي قدّمه ابن جنيّ للغة هو المفهوم نفسه الذي قدّمه أرسطو قبله بمئات السنين، حيث يرى أنّ الكلام نتاج صوتي (مصحوب بعمل الخيال من أجل أن يكون التعبير صوتًا له معنى))) [15].

والسّيرافي يتعرض لبعض أقوال النحاة وآرائهم، وقد ذكرها دون الإشارة إلى أصحابها، ويعمد إلى إثارة الاحتمالات والإسهاب في تعدد الآراء للإجابة عنها: ((فإن قيل: فلم جعلتم التّصغير دلالة على أنّ أقل الأسماء حروفًا...؟ قيل: لأنّ الاسم إذا صُغّر فلابدّ من ضمّ أوّله وفتح ثانيه)) [16]، فهو – كما ذكر سعود بن غازي – ((لم يهتم بنسبة الأقوال أو الآراء أو اللهجات إلى ذويها؛ إذ إنّه يهمه الاستدلال المتمثّل في موضع الاستدلال دون تحديد الجهة التي صدر عنها القول أو نسب إليها الرأي فهو يقول: (قال بعض العرب) وقد حكى عن بعض القُرّاء، وقد حكى قوم من النّحويين، وفي النّاس من يتأوّل غير ذلك ...)) [17].

وكذلك الحال مع ابن السّرّاج؛ إذ مما وقع عليه بحثي هذا، ما اجتزّه من كلام المبرّد حرفيًا من دون الإشارة إلى مصدره؛ إذ ذكر في إعراب مخصوص (نعم وبئس) ضربين، فقد ذكرهما بنفس التعبير [18].

ومن ملامح الاجترار في التّراث النّحوي، ما كان يجتره ابن جني من شيخه الفارسيّ دون الإشارة إلى مصدر نقله، فقد ذكر في عدّة مواضع من كتابه آراءً نحوية هي في حقيقتها لشيخه الفارسيّ [19]، ويؤكده إبراهيم محمّد عبد الله محقق كتاب: شرح المفصّل لابن يعيش، من((أنّ ابن جنيّ نفسه كان يأخذ من شيخه فكرةً ويصوغها باسلوبه، ويأتي ابن يعيش فينقل كلام ابن جنيّ، وكنت أشير إلى أنّ مضمون كلام ابن جني ذكره الفارسيّ وأُسمِّي الكتاب. وإذا عرض لابن يعيش كلمة لغوية في حاجة إلى شرح معناها... فإنّه يفزع إلى الصحّاح، ويشير إليه تصريحًا – وما أقلّه ، **ودون تصريح – وما أكثره**. ومما يذكر في هذا المقام تطابق كلامَي الأعلم الشّنتمريّ، وابن يعيش على الشّاهد النّحويّ في الأشعار)) [20].

وهذا الاجترار قد أوقع الغلط عند ابن يعيش في نسبة بعض الآراء النّحوية واللّغوية إلى أصحابها، ومنها: نسبَ كلام السّيرافيّ إلى سيبويه، ونسب كلام سيبويه إلى ابن السّرّاج، وقد ذكر الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، أنّ ابن يعيش كان ينقل بعض عبارات السّيرافيّ في شرح الكتاب، والفارسيّ في العسكريات، واحتجاج ابن يعيش هو احتجاجهما، وأنّ كلام ابن يعيش وابن الحاجب تماثل لفظًا، معللًا ذلك، أنّهما قد يكونا أخذا من مصدرٍ واحدٍ [21].

وكان ابن مالك يجتر كثيرًا من آراء ابن الحاجب، فهو تلميذه ونقل الكثير من آرائه وتعليلاته، وخاصة الآراء التي خالف فيها ابن الحاجب جمهور النّحويين، أو التي تفرّد بها، فقد أخذ عنه ابن مالك دون ما إشارة في أيّ من مصادره، فقد شاع بين المتأخرين أنّها لابن مالك !! وحقيقة الأمر هي لأستاذه ابن الحاجب [22].

ومن ملامح الاجترار في التّراث النّحويّ الأندلسي – أيضًا– ، اجترار الشّنتمريّ لأفكار السّيرافيّ، وأظهر رشيد بلحبيب في مقالته التي أجرى فيها مقارنة بين كلام السيرافيّ وما اجتره الأعلم الشّنتمريّ منه، إذ ذكر عدّة أقوال للشنتمريّ وقابلها بكلام السّيرافيّ، فقد ذكر قول الشّنتمريّ أوّلًا، قال: (((واعلم أنّ هذه النّون لا تحذف في مثل: بني النجّار وبني النّمر وما أشبهه، لأنّ لام المعرفة إذا ظهرت بان مخرجها فظهرت النون واللام كأنّهما من جنس واحدٍ، لما بينهما من التجاور... لئلا يدخلوا علّة على علّة فاعلم ذلك)[23]، ويقابله في شرح السيرافي: (ولا يحذف في بني النّجار وبني النّمر وما أشبه ذلك)؛ لأنّ لام المعرفة إذا ظهرت بان مخرجها فظهرت النّون واللام وكأنّهما من جنس واحدٍ لما بينهما من التّجاور .... حذف ما قبلها لئلا يدخلوا علّة على علّة) [24])) [25].

واستعرض رشيد بلحبيب طرق تصرّف الشّنتمريّ في كلام السّيرافيّ، مبيّنًا الفروق الموجودة بينه وبين مصدره، منها: أوّلًا: الإحجام عن ذكر السّيرافيّ، ثانيًا: انتحال آراء السّيرافي بنسبتها إلى نفسه، ثالثًا: محاولة التّخلّص من بعض عبارات السّيرافيّ المنسوبة إلى ضمير المتكلّم؛ وذلك بنسبتها إلى الغائب، رابعًا: تغيير كلمة بكلمة أخرى مرادفة لها، خامسًا: تصرّف الشنتمريّ في كلام السّيرافيّ بالقفز

على بعض العبارات، سادسًا: وقع الشنتمريّ في أخطاء تقنية وهو في صدد النّقل؛ إذ نسب كثيرًا من نصوص السّيرافيّ إلى سيبويه، سابعا: وقع الأعلم– أيضًا – في تحريف بعض النصوص بسبب القفز على الكلمات[26].

وقد أشار إبراهيم محمّد عبد الله – أيضًا – إلى هذا الاجترار، في تحقيقه لكتاب شرح المفصّل؛ إذ ذكر في موضع حديثه عن (المضمرات)، أنّ قوله: (يستوي فيه المذكّر...) إلى قوله: (متكلمين)، قد قاله السّيرافيّ في شرحه لكتاب سيبويه، والأعلم الشنتمريّ في النكت، بخلافٍ يسير[27].

وكذلك الحال مع الرضيّ، فقد أظهرت دراستي لمصادره في شرحه على الكافية، أنّ الرّضيّ كان يجتر الكثير من آراء ابن الحاجب، وابن مالك، وابن يعيش، وغيرهم من النحاة، وهو ما أشرت إليه في المبحث الثاني من هذه الدّراسة، ويؤيد ذلك حسن محمّد مصري، محقق شرح الرضيّ على الكافية؛ إذ ذكر أنّ الرضيّ كان ينقل من ابن الحاجب في كتابه: الإيضاح في شرح المفصّل، وفي شرحه لكافيته دون ما إشارة منه إليه، قال: ((– حديث ابن الحاجب في شرح المفصّل وحديث الرضيّ في هذا الشرح عن نحو: (ضربي زيدًا قائمًا) [28] ليسا ببعيدين عن بعضهما ومع ذلك لم يذكره الرضيّ. – قال الرضي: وشرط بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلًا كما في: سرت وزيدًا... ثمّ قال: وينتقض ما قاله بنحو: حسبك وزيدًا درهم، فإنّ الكاف مفعول – في المعنى – إذ المعنى يكفيك. وقال ابن الحاجب: ومن قال: إنّه مشارك لفاعلٍ فإنّه توهم اختصاص المفعول معه بذلك... ويُضْعِفُه إطباقهم على أنّ زيدًا في: حسبك وزيدًا درهم، مفعول معه،.. والنّصان – كما ترى– متقاربان ولم يشر الرّضيُّ إلى ابن الحاجب))[29] .

وأشار – أيضًا– إلى سطو الرّضيّ على أقوال ابن الحاجب في موضوع الاستثناء، من أنّ الرضيّ يذكر قول ابن الحاجب بعبارة (وقال آخرون)؛ أي لا يذكر اسمه ولا يشير إليه [30].

وقد أحسّ محقق كتاب: شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، في أثناء دراسته لشرح الرّضيّ على الكافية، من أنّ صورة ابن الحاجب – كمصنف – لم يكتمل فيه؛ لأنّ الرّضيّ لم يفصح عمّا هو له من آراء وأقوال وعمّا هو لابن الحاجب، إذ اختلط قولهما وهو ما أوقع بعض الباحثين والدارسين في خطأ كبير وعظيم، إذ ينسبون أقوال الرضيّ لإبن الحاجب والعكس[31].

وذكر البغداديّ في خزانته بعض ما قاله الرضيّ في باب التنازع، مبيّنًا أنّ أصله من إيضاح ابن الحاجب، قال: ((على أنّه ليس من التّنازع، وقد بيّنه الشارح المحقق، وأصله من إيضاح ابن الحاجب)) [32].

وأشار عبد الحسين الفتليّ إلى أنّ العصام قد لام الرّضيّ فيما نقله عن ابن السّرّاج في باب (ذكر مايوصل به الذي) قائلًا: ((أطال ابن السراج القول في هذا الباب ولم يوجد في كتب النحو مثل هذه

الإطالة سوى ما في المقتضب .. وشرح الكافية للرضي .. وقد لام العصام الرّضيّ على هذا فقال في شرحه للكافية.. : أكثر الرضي عنه لا سيما في الإخبار عن المتنازع فيه وفي إملال لا يتبعه مزيد نفع، ومسائل الرّضيّ هذه منقولة من كتاب أصول ابن السراج.. وما بعدها، وقد تنبه البغداديّ إلى هذه الحقيقة)) [33].

لذا يمكننا القول: إنّ ظاهرة الاجترار كانت مؤصّلة في التّراث العربي؛ لأنّ طبيعة التأليف في تلك الفترة – برأي الباحثة – كانت قائمة على نقل المعلومة بعبارات غامضة مثل (قال بعضهم) أو (يقولون) أو (بعض النحاة)، وغيرها من العبارات، ويظهر ذلك واضحًا في أغلب مؤلّفاتهم النّحوية واللّغوية في تلك الفترة، فقد نجدهم ينقلون المعلومة بالإشارة إلى قائلها دون ذكر مصدرها، والمعلوم أنّه قد يكون للمؤلّف الواحد أكثر من مصدر، ويبدو سبب ذلك –والله أعلم – أنّ اغلب النحاة في تلك المرحلة قرّاء حافظون، وأغلب الآراء الواردة هم على درايةٍ بأصحابها ومصدرها، وإلّا كيف تسنّى لهم كتابة تلك المؤلفات الضخمة في تلك الفترة؟ مع انعدام أبسط الوسائل للحصول على المعلومة مقارنةً بيومنا الحاضر.

وكذلك فإنّ طبيعة التأليف لدى النّحاة، تحتّم إجراء مقارنة بين المذاهب عن طريق طرح آراء الأوائل منهم، أو المعاصرين لعصرهم، ومن ثمّ إطلاق الحكم، وهذه المقارنة – برأيي – قد تكون – أيضًا– بابًا من أبواب حدوث الاجترار غير المقصود؛ فالنحاة ينقلون النّصوص من الأقرب عصرًا، وهذا بدوره يقودهم إلى أن يجتروا بعض الآراء من دون الرجوع إلى مصادرها الأولى.

وبهذا يمكننا القول: إنّ النّحاة كانوا ينقلون عن بعضهم البعض، ويتخذون صورًا مختلفة في نقل المعلومة، منها: (قال بعضهم) أو (يقولون) أو (وقال آخرون) – كما سبق ذكره– وغيرها العديد من تلك الصّور التي أدّت إلى ظهور ظاهرة الاجترار في بعض مسائلهم النّحوية.

المبحث الثاني: مصادر الرّضيّ على كافية ابن الحاجب في بعض المفاهيم النّحوية.

ومن هذه المفاهيم:

– تقديم الخبر على معموله المنصوب:

ذهب أوائل النحاة إلى منع تقديم الخبر على معموله ما لم يكن ظرفًا أو شبهه؛ لاتساعهم في الظروف، قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): ((ولا يحسن عندي أن تقول: آكلًا كان زيد طعامك؛ من أجل أنّك فرّقت بين (آكل)، وبين ماعمل فيه بعامل آخر..، وإنّما يحسن مثل هذا في الظروف.. ؛ لاتساعهم في الظروف)) [34].

ومثله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) الذي ذهب إلى أنّه ((يمنع تقديم الخبر الجائز التقدّم تأخر مرفوعه ويقبحه تأخر منصوبه ما لم يكن ظرفًا او شبهه)) [35].

ثمّ علل ابن مالك سبب ذلك في شرحه للتسهيل، من أنّه إذا كان المعمول منصوبًا ولا مرفوع معه، جاز ذلك على قبح، نحو قولهم: آكلًا كان زيد طعامك، أمّا إذا كان المعمول ظرفًا أو شبهه جازت المسألة وحسنت، موضحًا سبب ذلك؛ من أنّه لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله، ومبيّنًا أنّ فصله أصعب فيما إذا مرفوعًا؛ لكونه كجزء رافعه، فلا يجوز ذلك بوجه، أمّا إذا كان مفعولًا به قبح ذلك ولم يمتنع؛ لكونه ليس كجزء ناصبه، ويحسن ذلك إذا كان ظرفًا أو شبهه؛ لاتساعهم في الظروف وشبهها [36].

ولم يبتعد الرّضيّ كثيرًا عن رأي ابن السّرّاج وابن مالك في هذه المسألة، فقد ذكر ذلك دون الإشارة إلى مصدر نقله، قائلًا: ((وأما إذا تأخر منصوبه، فيجوز على قبح، إذا لم يكن المنصوب ظرفًا، نحو: ضاربًا كان زيد عمرا، إذ المنصوب ليس كجزئه، أما إذا كان منصوبه ظرفًا فإنّه يجوز بلا قبح، نحو: ضاربًا كان زيد اليوم أو في الدار، إذ الظروف متسع فيها)) [37].

ويبدو مما سبق، أنّ الرّضيّ قد اجتر رأي ابن السّرّاج و ابن مالك من دون أن يشير إليهما أو إلى مصدرهما، ولكن الأقرب إلى تعبيره هو قول ابن مالك، ويؤكده رأي الصّبان في حاشيته قائلًا: ((قال الرضي: فإنْ كان معمول الخبر منصوبًا وقدّم الخبر دون منصوبه جاز على قبح ..؛ لأنّ منصوبه ليس كجزئه، وإنْ كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا جاز بلا قبح .. إذ الظروف يتوسع فيها... **ثمّ رأيت المسألة بتفاصيلها الثّلاثة في التّسهيل**)) [38]، أي أن الرّضي نقل هذه المسألة بتفاصيلها من ابن مالك دون أن يشر إليه.

- مخصوص (نعم، وبئس):

ذهب النحاة إلى أنّ في إعراب مخصوص (نعم، وبئس) عدّة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه: يعرب (المخصوص) مبتدأ والجملة التي قبله خبر، وإليه ذهب الأخفش وابن خروف وابن الباذش وابن عصفور [39] .

والمذهب الثاني : ما نُسب إلى سيبويه أيضًا، وابن عصفور في أحد أقواله، أنّه خبر مبتدأ واجب الاضمار [40]، أي بتقدير: نعم الرجل هو زيدٌ، وقد رُدّ هذا الوجه ((وهو كون المخصوص خبرًا، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول (كان) إذا قيل: نعم الرجل كان زيد؛ لأنّ خبر المبتدأ بعد دخول كان يلزمه النصب، ولم نجد العرب تعدل في مثل هذا عن الرفع. فعلم أنّه قبل دخول كان لم يكن خبرًا وإنّما كان مبتدأ)) [41].

وقد ذكر الزمخشري المذهب الأول والثاني، معقّبًا عليهما، من أنّ ((الأول على كلامٍ والثاني على كلامين)) [42]، أي على المذهب الأول يكون الكلام جملة واحدة، وعلى المذهب الثاني يكون الكلام جملتين [43].

والمذهب الثالث: جواز الوجهين: وهو مذهب المبرّد (ت ٢٨٥هـ) الذي قال: ((فإنّ رفعه على ضربين:أحدهما: أنّك لما قلت: نِعم الرجل، فكأنّ معناه: محمود في الرجال، وقلت: (زيد) على التفسير، فكأنه قيل: من هذا المحمود؟ فقلت: هو زيد، والوجه الآخر: أن تكون أردت ب (زيدٍ) التقديم فأخرته وكان موضعه أن تقول: زيدٌ نعم الرجل))[44]، وإليه ذهب الزّجّاج [45]، وابن السّرّاج [46] الذي اجتر قول المبرد حرفيًا دون الإشارة إلى مصدره، والسّيرافيّ [47]، والفارسيّ [48]، وابن جنيّ [49]، والصّيرميّ [50]، وقيل أنّهم من أصحاب الرأي الثاني[51]، والصحيح ماذكرناه .

والمذهب الرابع: مذهب ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) فيما نُقِل عنه، أنّه بدل من الفاعل، ورُدّ هذا الرأي [52] .

وذكر أبو بركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) خلافَ الكوفيين والبصريين في (نعم وبئس، أهما اسمان أم فعلان؟) يفيدنا في هذه المسألة، من أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّهما اسمان، بدليل دخول حرف الخفض عليهما، وأنّه ((حكى أبو بكر بن الأنباريّ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابيًّا بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك! فقال: (والله ما هي بنعم المولودة: نُصْرَتُهَا بكاء، وبِرُّها سرقة) فأَدْخَلُوا عليها حرف الخفض، ودُخُولُ حرف الخفض يدلّ على أنّهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء)) [53] ، وهذا الرأي والمثال اجترهما الرضيّ ليثبت صحة المذهب الأول، ويثبت فعلية (نعم وبئس) – كما سيأتي – .

وذكر ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أنّ في جواز حذف المخصوص دلالة على صحة وقوة قول أصحاب المذهب الأول، وبطلان المذهب الثاني، قال: ((وفي جواز حذفه دلالةٌ على قوةِ مَن اعتقد أنه مرفوع بالابتداء، وما تقدّم الخبر؛ لأن المبتدأ قد يحذف كثيرًا إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه، وأمّا حذف المبتدأ والخبر جميعًا فبعيدٌ، فاعرفه)) [54].

والمذهب الخامس: ما انفرد به ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بأن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر [55].

وذكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في شرح التّسهيل أنّ ((في قولك: نعم الرجل زيد ، .. إذا كان مذكورًا هكذا فهو مبتدأ مخبر عنه بما قبله من الفعل والفاعل، ولا يضرّ خلوّ الجملة من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأنّ الفاعل هو المبتدأ في المعنى، فلم يحتج إلى رابط...وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ

واجب الإضمار، والأول أولى، بل هو عندي متعيّن، لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل)) [56].

وفي موضع آخر ذكر ابن مالك أدلّة على فعلية (نعم وبئس) وهي اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة، واتصالهما بضمير الرفع البارز في لغة حكاها الكسائي نحو: اخوتك نعموا رجالًا، والهندات نعمن هندات. وذكر رأي ابن برهان في أنّ الدليل على أن (نعم) فعل ماضٍ، رفعه للظاهر ودخول لام القسم عليه وتضمّنه الضمير، وعطفه على الفعل الماضي، وأنّ الحكم بفعليتهما هو مذهب البصريين والكسائي، أمّا الفراء وأكثر الكوفيين فزعموا أنّهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، مبيّنًا أنّه لا حجة في ذلك [57].

ورأى الرضيّ أنّ الفعلين (نعم وبئس) مع فاعليهما بتأويل مفرد، وهذا اجترار لفظي من قول الزمخشري في المفصل، إذ ذكرنا سلفًا أنّه قال: (الأول على كلامٍ والثاني على كلامين) ردًا منه على المذهبين (الأول والثّاني)، والذي فسّره ابن يعيش فيما بعد، من أنّه على المذهب الأول يكون الكلام جملة واحدة، قال: ((فعلى الوجه الأوّل يكون (نعم الرجلُ) له موضعٌ من الإعراب، وهو الرفع بأنّه خبرٌ عن (عبد الله)، ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ وخبر)) [58].

وقدّم الرضيّ عدّة أدلة في تقرير ذلك ، ليبين صحة المذهب الأول :

-(دخول حرف الجرّ عليهما باطّراد)، ومثّل لذلك بقول الأعرابي لمّا بُشر بمولودة، قال: واللهِ ما هي بنعم المولودة، فنصرها بكاء، وبرّها سرقة [59]، وهذا اجترار من قول الفّراء وأغلب الكوفيين فيما نقله أبو بركات الأنباريّ عنهم كما أسلفنا، أو عن ابن الورّاق [60] في علل النحو؛ إذ ذكر هذه الرواية أيضًا .

-(جواز دخول لام القسم، ولام الابتداء عليهما)، نحو قولك: والله لنعم الرجل أنت، وإنّ زيدًا لنعم الرجلُ، والذي هو مقرر عند النحويين أنّ هاتين اللامين لا تدخلان الماضي بلا (قد) [61]، وهذا قول ابن برهان فيما نقله ابن مالك عنه – كما سبق ذكره– .

– دلّ كون الجملة بمنزلة المفرد، عدم جواز الفصل بين جزأي جملة المدح أو الذّم بظرف وغيره [62] .

– وحكى عن قطرب، أنّه قال: نعيم الرجل زيد، مضيفًا أنّ هذه الحكاية تؤكد أنّ (نعم) كالصفة المشبهة، وبهذا يُحمل بما جاء مطّردًا في نحو: يا نعم المولى ، على أنّه منادى، وقد بيّن الرضيّ من أنّ هذه الأشياء هي التي غرت الفراء وظنّ أنهما في الأصل اسمان، ((ولو كانا كذلك، لم يكن لرفع ما بعدهما وجه، إلّا بتكلف، ولأجل كون الجملة بمنزلة المفرد، لم يتوسط بين جزأيها، لا ظرف ولا غيره، فلا يقال: نعم اليوم الرجل، فإذا تقرر ذلك، قلنا في نعم الرجل زيد: إنّ (زيد) مبتدأ، و: (نعم الرجل) خبره، أي: زيد رجل جيد، ولم يحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ، لأنّ الخبر في تقدير المفرد))[63].

وما حكاه عن قطرب ذكره أبو بركات الأنباريّ، قال: ((الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب (نعيم الرجلُ زيدٌ) وليس في أمثلة الأفعال فعيل ألبتة، فدلّ على أنهما اسمان، وليسا بفعلين)) [64].

وقول الرضيّ: (ولم يحتج إلى الضّمير العائد إلى المبتدأ، لأنّ الخبر في تقدير المفرد)، اجترار من قول ابن مالك، بتغيير بسيط في المفردات، قال: ((.. ولا يضرّ خلوّ الجملة من ضمير يعود على المبتدأ، لأن الفاعل هو المبتدأ في المعنى، فلم يحتج إلى رابط)) [65]، وكذلك من قول ابن يعيش، فيما قال: ((وليست إحداهما متعلّقة بالأُخرى تعلُّقَ الخبر كما كانت الأولى كذلك، فالأُولى على كلام واحدٍ، والثانيةُ على كلامَيْن)) [66] . – كما أسلفنا –

– ولكونهما (نعم وبئس) وضعا لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، فالمعنى عند الرضيّ: زيد رجلٌ جيّد. وهذا الرأي يمكن وضعه في اطار توظيفاته؛ إذ ذهب إلى أنّ الأصل تنكير فاعل (نعم وبئس)؛ ((لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذى هو المخصوص، فكان القياس أن يقال : (نعم رجل زيد))) [67].

نستنتج مما سبق :

- أنّ الرضيّ اجتر بعض كلام النحاة السابقين دون الإشارة إلى مصادر نقله .
- اختار مذهب سيبويه في اعراب مخصوص (نعم وبئس) ، وقدّم عدّة أدلة في تقرير صحة ذلك.
- (نعم وبئس) وضعا لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، فالمعنى عند الرضيّ: زيد رجلٌ جيّد .
- ذهب إلى أنّ الأصل تنكير فاعل (نعم وبئس)؛ (لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذى هو المخصوص، فالقياس أن يقال: (نعم رجل زيد).

– تأكيد النكرة:

لم نذكر أقوال النحاة في هذه المسألة؛ لأنّ الرّضي نقل أقوال البصريين والكوفيين فيها، واستشهد بنفس شواهدهم، ولم يبتعد عن خط السابقين في اجترار أقوالهم، قال: ((وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار أو مؤقتًا، كدرهم ودينار، ويوم وليلة وشهر، بكل وأخواته لا بالنفس والعين، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد؛ لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا، لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفًا وتنكيرًا عندهم، خلافًا للبصريين)) [68].

وأمّا مما ليس بمعلوم المقدار، نحو: رجال ودراهم، فليس ثمّ خلاف في امتناع تأكيده، وذكر شواهد الكوفية لجواز ذلك بقوله:

يا ليتني كنت صبيًا مرضعًا تحملني الذلفاء حولًا أكتعا [69]

وأمّا قول الشاعر:

أُولاك بنو خيرٍ وشرٍّ كليهما جميعًا ومعروفٍ ألَمَّ ومُنْكَرِ [70]

مبيّنًا أنّ حمل (كليهما) على البدل عند المصرين أولى؛ لأنّ الخير والشر ليسا بمؤقتين [71].

وقد ذكر النحاة هذه المسألة بكل تفاصيلها، منهم أبو البركات الأنباري[72]، وابن يعيش الذي ذكر الخلاف في هذه المسألة [73].

ونقل الرّضيّ أقوال بعضهم من دون الإشارة إلى مصدر نقله، قال: ((وقال بعضهم: فيه التعريف الوضعي كالأعلام، أي وضع تأكيدًا للمعارف بلا علامة التعريف، والمؤكد لا يكون إلّا معرفة، إلّا ما جوز الكوفيون من نحو قوله:

قد صرت البكرة يومًا أجمعًا

مما كان المؤكد فيه محدودًا، ففيهما على هذا القول شبه العلمية)) [74]. وقوله السابق ذكره ابن مالك [75] ، والنقل عن الكوفيين ذكره أغلب النحاة مع الشواهد ذاتها – كما سبق– ، فالرضي لم يكن سوى ناقلًا ومجترًا لهذه المسألة .

– بدل الفعل من الفعل:

ذهب سيبويه في كتابه إلى أنّه سأل الخليل عن قوله تعالى: ((**وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا**)) [الفرقان:68-69]، فقال له: ((هذا كالأول؛ لأن مضاعفة العذاب هو لقيّ الآثام، ومثل ذلك من الكلام: إن تأتنا نُحسنْ إليك نعطك ونحميك، تفسر الإحسان بشيء هو هو، وتجعل الآخر بدلاً من الأول)) [76].

ومثله ذهب المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، من أنّه ((لَو قلت: إن تأتني أعطك أحسن إِلَيْك، جَازَ وَكَانَ حسنا؛ لِأَن الْعَطِيَّة إِحْسَانٌ، فَلذَلِك أبدلته مِنْهُ)) [77].

وذكر نفس شواهد سيبويه في هذه المسألة، واستشهد بنفس البيت الشعري، قال الشاعر:

إنَّ علىَّ اللهَ أنْ تُبايعا ... تُؤخَذْ كُرهاً أوْ تَجيء طَائِعا [78]

فقوله تُؤْخَذ أَو تَجِيء يأتي بتأويل الْمُبايعَة، موضحًا، أنّه لو قلت: من يأتنا يسألنا نعطه على الْبَدَل لم يجز إِلَّا أَن يكون بدل الْغَلَط [79].

واستشهد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) بالبيت الذي ذكره سيبويه والمبرّد، مبيّنًا أنّه ((لا يبدل الفعل إلّا من شيء هو في معناه؛ لأنّه لا يتبعّض، ولا يكون فيه الاشتمال، ..وصار (تؤخذ كرهًا أو تجيء طائعًا) هو معنى المبايعة؛ لأنها تقع على أحد هذين الوجهين)) [80]، والملاحظ من القول السابق، إنّ النحاة يستشهدون بنفس الشواهد، ولكن بتعبيرات مختلفة، وهذا دليل على أنّ ظاهرة الاجترار كانت مؤصّلة في التراث القديم .

أمّا ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، فقد زاد معنى البيان في بدل فعل من فعل، قال: ((ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان)) [81].

واجتر الرضي ما ذهب إليه ابن مالك دون الإشارة إلى مصدره، قال: ((وقد يبدل الفعل من الفعل، إذا كان الثاني راجح البيان على الأول))، بتغيير بسيط في اللفظ؛ إذ جعل بدل (زيادة بيان) لفظة (راجح البيان)، مستشهدًا بقول الله تعالى: ((وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا)) [الفرقان:68-69]، وبنفس البيت الشعري السابق، مشيرًا إلى أنّه لو كان الثاني بمعنى الأول سواء، لجاء تأكيدًا لا بدلًا، كما في نحو قولهم: إن تنصر تعز: أنصرك، ولا أعرف له شاهدًا .

نستنتج مما سبق: إنّ ظاهرة الاجترار تأتي بصور مختلفة وعلى أشكال متعددة، منها توافق النّحاة بعضهم لأقوال بعض (الإجماع في الرأي للمسألة الواحدة)، باجترار نفس الشواهد القرآنية والشعرية؛ لأنّ الغاية من ذلك إثبات القاعدة النّحوية الصحيحة، والمحافظة على الأصول النحوية عن طريق العودة لأمات الكتب بعده المرجع الأساس لبناء نظرياتهم وأفكارهم.

- اسم الفعل (شتان):

ذهب أغلب النّحاة إلى أنّ (شتان) موضوع موضع قولنا: افترق، وتباين، قال تعالى: ((**إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى**)) [الليل:4]، وقد بيّنوا أنّه إذا كان ذلك كذلك يقتضي اسناده إلى فاعلين فصاعدًا، نحو: شتان زيد وعمر[82]، وقد جاء في الشعر:

لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والأغر ابن حاتم [83]

وذكروا أنّ الأصمعيّ قد أباه وطعن في فصاحة الشاعر، وحجّته في ذلك أنّ (شتان) قد ناب عن فعلٍ تقديره: (تباعد) و(تفرّق) وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين، ولم يستبعده بعض العلماء عن الاستشهاد به والقياس عليه من جهة المعنى، ولو قيل: شتان زيدٌ أو عمرو، لم يجز؛ لأنّ (أو) لأحد الشيئين، وبهذا لا يكون الافتراق من واحد [84].

ونقل الرضيّ هذه المسألة، وبيّن أنّ لها وجهين: أحدهما على الأفصح، والآخر في غير الأفصح، واستشهد في غير الأكثر الأفصح: شتان ما بين زيد وعمر، وقول الشاعر ربيعة الرقي:

لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والأغر ابن حاتم [85].

مبيّنًا أنّ الأصمعي قد أنكره وقال: الشعر لمولد، وأنّه ((كان ينبغي ألّا يجوز: شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور، أيضًا، وهو أنّ شتان بمعنى افترق، لأنّ لفظ (ما) لا يصلح ههنا أنْ يكون عبارة عن شيئين والمعنى: افترق الحالان اللذان بينهما، إذ لا يقال: بين زيد وعمرو حالتان)) [86].

وقد أجاز الرّضي (شتان ما بينهما) قائلًا: ((إنمّا جاز: شتان ما بينهما، على أنّ شتان بمعنى: بعد، لأنّه لا يستلزم فاعلين فصاعدًا، و (ما) كناية عن البون أو المسافة، أي: بعد ما بينهما من المسافة أو

البون، ويجوز أنّ تكون (ما) زائدة، كما كانت من دون (بين)، وشتان بمعنى (بعد) ويكون (بين) فاعل شتان، كما هو مذهب الأخفش في قوله تعالى: ((لقد تقطّع بينُكم)) [الأنعام: ٩٤]))[87].

وكلام الرّضي هو اجترار من كلام من سبقوه، ويؤكده – أيضًا – البغداديّ في خزانته، قائلًا: ((واعلم أَنّ الشَّارح المحقق مسبوقٌ بتوجيهه. أمّا الأول فقد قال ابْن عُصفُور فِي شرح الْإِيضاح لأبي عَليّ[88]: وَالَّذِي يُجِيز شتان مَا بَينهما يَجْعَل شتان بِمنْزِلة بعد فكَما يجوز بعد ما بين زيد وعَمْرو، كذلك يجوز: شتان ما بين زيد وعمْرو.

ومثله لِابْنِ السَّيِّد فِي شرح أدب الْكتاب[89]. ....

أَنَّك لَو قلت: بعُد مَا بَين زيد وعمروٍ، لجَاز بالِاتِّفَاق ... وَأمّا الثَّانِي فقد قَالَ أَبُو الْبَقَاء[90]: إِن جعلت (مَا) زَائِدَة وَ(بين) فَاعِلًا وَهِي ظرفٌ لَا تكَاد الْعَرَب تستعملها كذلك، وَإِن جَعلتهَا بمعنى (الذي) ضعف أيضًا لِأَنّ الْمَعْنى يصير: افترق الَّذِي بَين زيد وَعَمْرو))[91].

تبين لنا مما سبق، إنّ فكرة الإجترار كانت موجودة بشكل غير مقصود عند أغلب النحاة؛ وسبب ذلك – بحسب رأي الباحثة – أنّ المسائل النحوية كانت مطروحة للجميع ليدلو كلّ بدلوه في إبراز مواطن الضعف والقوة فيها، فالناقل ينقل دون الإشارة إلى مصدره الأوّل، مادام هو على علم أنّه سيضيف رأيًا جديدًا، فيضيع مصدر النقل الحقيقي في أساسيات المسألة مركزًا على ما يضيف. – والله أعلم –.

الخاتمة ونتائج البحث:

نستنتج من هذه الدراسة، ما يلي:

– إنّ بعض الآراء التي أوردها الرّضيّ وغيره من النّحاة بلفظة (قال بعضهم) أو (يقولون) أو (وهو ضعيف) أو (فيه نظر)، كان مجترًا من آراء السّابقين من النّحاة؛ لأنّ طبيعة التأليف في تلك المرحلة كانت قائمة على تكرار الحكم من السّابق إلى اللّاحق، فيكون الحكم بالإجماع، دون الإشارة إلى قائله الأوّل.

– كان كتاب سيبويه والمصادر النحوية الأولى، المصدر الأول لنتاج فكر أغلب النّحاة مادةً وتقعيدًا ومفهومًا.

– كان مفهوم الاجترار مؤصّلا في التّراث النّحوي بالأدلة التي ذكرها اللّغويون.

– الفكرة النحوية الأولى هي نتاج فردي ثم تضافرت جوامع فكرية بالاستدراك، أو بالحذف، أو بالإضافة، لتظهر بصورتها الأخيرة .

– إنّ أغلب الشواهد الشعرية التي استشهد بها الرّضيّ لم ينسبها إلى أصحابها، فضلًا عن ذلك، فقد أهمل بيان البحر العروضي للبيت الشعري.

– تكمن الأصالة في أي علمٍ: في توثيق الحقائق بارجاعها لأصحابها الحقيقيين.

- إنّ الخطأ الذي وقع فيه بعض الدّارسين في نسبة أقوال الرّضيّ إلى ابن الحاجب وبالعكس، سببه، أنّ الرّضيّ لم يُفصح عمّا له من أقوال وآراء وعمّا لابن الحاجب.
- من نتاج ظاهرة الاجترار في النحو العربي، تداخل الآراء النحوية، وانعدام الثبات في استقرار بعض المصطلحات النحوية.
- إنّ كلّ المعلومات التي تم تداولها في إطار مفهوم الاجترار لم تقدم جديدًا للتراث.

المراجع

(1) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بتحقيق: إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، ١١٦/١.

(2) ابن سيده: المخصص ، بتحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط١، ١٩٩٦، ١٧٦/٢.

(3) الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس ، بتحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية ١٠ /٣٩٣– ٣٩٤.

(4) ابن منظور: لسان العرب ، تح: عبد الله علي الكبير، دار المعارف ، القاهرة ٥٩٤/١.

(5) ابن منظور: لسان العرب ٢٦٠٨/٤.

(6) محمد عزّام: النّصّ الغائب تجليات التّناص في الشعر العربي، دار المحرر الأدبي، **2015** ، ص: **253**.

(7) حصة البادي: التناص في الشعر العربي الحديث – البرغوثي نموذجًا– ، دار كنوز معرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ، ط١، ٢٠٠٩، ص: ٣٠.

(8) عبد الرحمن محمد أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص: د.

(9) كيس فرستيغ : عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط٢، ٢٠٠٣، ص: ٧.

(10) سيبويه: الكتاب ١٢/١.

(11) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م ، ص: ٩٣.

(12) كيس فيرستيغ: عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي: ٥.

(13) محمود محمد علي محمد: تطور العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي، مصر، ٢٠١٠م: ٨–٩.

(14) ابن جني: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، ٣٣/١.

(15) محمد حماسة: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي– الدلالي ، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠م، ص: ٣٩.

(16) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، بتحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م ١١٤/٥.

(17) سعود بن غازي أبو تاكي: خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، دار غريب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥م : ٣١–٣٢.

(18) المبرد: المقتضب ، بتحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢/٢، والأصول في النحو لابن السّرّاج ١١٢/١.

(19) ينظر: أبو علي الفارسيّ: المسائل الحلبيات: **352**، وابن جنيّ: المنصف (شرح كتاب التّصريف لأبي عثمان المازنيّ) **1/ 127–128**.

(20) ابن يعيش: شرح المفصّل ، بتحقيق: د. إبراهيم محمّد عبد الله ، المقدّمة : ١٥.

(21) ابن يعيش: شرح المفصّل، بنحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط**1**، **2001** م : ١٥–١٦.

(22) ينظر: جمال الدين بن الحاجب : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٦، و شرح ألفية ابن مالك للعثيمين **9/1**.

(23) النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، بتحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، المملكة المغربية ٣/ ٤٣٣.

(24) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٥/٤٦١-٤٦٢.

(25) رشيد بلحبيب: بعض ملامح الاجترار في التراث النحوي الأندلسي: نكت الأعلم الشنتمري نموذجًا، مقالة ، جدة، ص : ١٢.

(26) المصدر نفسه ١٢- ١٤.

(27) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣/١٠٣، والنكت : ٦٥١، وشرح المفصّل لابن يعيش (هامش : ١) ٣/١٥٧.

(28) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصّل، بتحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط١، ١٤٢٥هـ، ١٧٤، و شرح الرضيّ على الكافية ١/٢٧٧.

(29) شرح الرضيّ على الكافية، بتحقيق: حسن محمد مصري، القسم الأول: ٨٧. ،:و إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/١٩٦-٢٠٠. و شرح الرضي على الكافية ، بتحقيق: يوسف حسن عمر ١/٥١٦.

(30) شرح الرضيّ بتحقيق: حسن محمد مصري ، القسم الأول: ٨٨.

(31) ابن الحاجب: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، بتحقيق: جمال عبد العاطي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض ص : ٦.

(32) البغدادي: خزانة الأدب ١/٣٢٧.

(33) ابن السراج: الأصول في النحو ٢/٢٢٦ .

(34) ابن السّرّاج : الأصول في النحو ١/٨٩.

(35)35 ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بتحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ص: ٥٤.

(36) ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ٣٥٥- ٣٥٦.

(37) شرح الرّضيّ ٤/ ٢٠٥.

(38) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ١/٣٤٥.

(39) سيبويه: الكتاب ٢/١٧٦، ورأي الأخفش ذكره النحاس، ينظر: النحاس: إعراب القرآن ١/٢٤٧، وشرح جمل الزّجّاجيّ : ٤٠٤، وينظر رأي ابن الباذش في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/٩٢٢.

(40) ابن عصفور: شرح جمل الزّجّاجيّ ١/٤٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٦.

(41) ابن مالك: شرح التسهيل ٣/١٦.

(42) الزمخشري: المفصّل في علم العربية : ٢٧٤.

(43) ابن يعيش: شرح المفصّل ، بتحقيق: إبراهيم محمد عبد الله ٧/٢٤٢.

(44) المقتضب، المبرد ٢/١٤٢.

(45) أبو إسحاق الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، بتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٩٨٨، ١/١٧٢.

(46) ابن السراج: الأصول في النحو ١/١١٢.

(47) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣/٩-١٠.

(48) أبو علي الفارسيّ: الإيضاح العضديّ، كلية الآداب- جامعة الرياض، ط١، ١٩٦٩، ص : ١١٣.

(49) ابن جني: اللمع في العربية، بتحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، ص: ٩٩.

(50) الصيرميّ: التبصرة والتذكرة ١/٢٧٥.

(51) أبو حيان الأندلسيّ: ارتشاف الضّرب من لسان العرب، بتحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ٤/٢٠٥٤.

(52) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، مصر، ط١، ٢٠٠٨م، ٢/٩٢٣.

(53) أبو البركات الأنباريّ : الإنصاف ١/٨٢، وينظر: علل النحو لابن الورّاق : ٢٩٢.

(54) ابن يعيش: شرح المفصّل ٤/٤٠١.

(55) ابن عصفور: شرح جمل الزّجّاجي ١/٤٠٦.

(56) ابن مالك: شرح التسهيل ٣/١٦.

(57) ابن مالك: : شرح التسهيل ٣/٥.

(58) ابن يعيش: شرح المفصّل ٧/٢٤٢.

(59) ينظر: شرح الرضيّ ٤/٢٤٥.

(60) ابن الورّاق: علل النحو، ص : ٢٩٢.

(61) ينظر: شرح الرضيّ ٤/٢٤٦.

(62) المصدر نفسه

(63) شرح الرضيّ ٤/٢٤٦.

(64) أبو البركات الأنباريّ: الإنصاف ١/٨٦.

(65) ابن مالك: شرح التسهيل ٣/١٦.

(66) ابن يعيش: شرح المفصّل ٧/٢٤٢.

(67) شرح الرضيّ ٤/ ٢٤٣.

(68) المصدر نفسه ٢/٣٧٣.

(69) البيت من الرجز انشده الأصمعي في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٤، ، فهو بلا نسبة في خزانة الأدب للبغدادي ٥/١٦٩.

(70) البيت من الطويل، لمسافع بن حذيفة العبسي، البغدادي: خزانة الأدب، بتحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ٥/١٧١ و ١٧٢.

(71) شرح الرّضيّ ٣٧٣/٢، وابن مالك: شرح التسهيل ٢٩٧/٣.

(72) أبو البركات الأنباريّ: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٩/٢.

(73) ابن يعيش: شرح المفصّل ٢٢٧/٢-٢٢٩.

(74) شرح الرّضيّ ١٢٠/١.

(75) ابن مالك: شرح التسهيل ٢٩٦/٣.

(76) سيبويه: الكتاب ٨٧/٣.

(77) المبرد: المقتضب ٢/ ٦٢-٦٣.

(78) الرجز بلا نسبة في الكتاب لسيبويه ١٥٦/١، والمقتضب ٦٣/٢، وشرح الرّضي ٣٩٣/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٠٣/٥.

(79) المبرد: المقتضب ٢/ ٦٢-٦٣.

(80) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٨/٢.

(81) ابن مالك: شرح التسهيل ٣٣٨/٣.

(82) أبو علي النحوي: المسائل العسكريات في النحو العربي، بتحقيق: علي جابر المنصوري، دار العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠٠٢م، ص: ٦٩، والمفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري: ٢٠٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٩٣.

(83) البيت من الطويل لربيعة الرقيّ في ديوانه ١٢٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٧٥/٦، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٢.

(84) أبو علي النحوي: المسائل العسكريات في النحو، ص: ٧٠، والزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٢٠٥، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢٣/٣.

(85) البيت من الطويل لربيعة الرقيّ في ديوانه ١٢٤.

(86) شرح الرّضي ١٠٣/٣.

(87) المصدر نفسه ١٠٤/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٦/١.

(88) لم أجده في هذا الكتاب .

(89) ابن السيّد البطليوسي: الإقتضاب في شرح أدب الكتّاب، بتحقيق: الأستاذ مصطفى السقّا، والدكتور حامد عبد المجيد ٢٤٥/٣.

(90) لم أجد البيت في كتاب التبيان في إعراب القرآن، وإعراب الحديث النبوي، واملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، وإعراب القراءات الشواذ.

(91) خزانة الأدب للبغدادي ٢٨٠/٦.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، بتحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د. ت) ، (د. ط).
2. الإقتضاب في شرح أدب الكتّاب، لابن السيّد البطليوسي، بتحقيق: الأستاذ مصطفى السقّا، والدكتور حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريين والكوفيّين: أبو البركات مُحَمَّد بن عبدالرحمن الملقب بـ (كمال الدِّين الأنباريّ) (ت577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ/2003م.
4. الإيضاح في شرح المفصل: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت 646 هـ)، بتحقيق: الدكتور إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، (د. ت).
5. الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت: 337 هـ): المحقق: الدكتور مازن المبارك ، الناشر: دار النفائس – بيروت، ط: الخامسة، 1406 هـ –1986 م.
6. التبصرة والتذكرة، لأبي محمد إسحاق الصيرميّ، بتحقيق: فتحي أحمد مصطفي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الرياض،1982.
7. التناص في الشعر العربي الحديث – البرغوثي نموذجًا– ، حصة البادي، دار كنوز معرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ، ط١، ٢٠٠٩.
8. الجمل في النحو: أبو القاسم الزّجاجيّ (ت340)، بتحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984م.
9. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّيّ الموصلي (ت392هـ)، بتحقيق: مُحَمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، المكتبة العلميّة،(د. ط) (د. ت).
10. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: 646 هـ) بتحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط: الأولى، 2010 م.
11. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب (سيبويه) (ت180هـ)، بتحقيق: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م.
12. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنيّ الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، بتحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، (د. ط) (د. ت).
13. المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسيّ (ت 377 هـ)، بتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1407 هـ – 1987 م.
14. المسائل العسكريات في النحو: أبو علي الفارسيّ (ت 377هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي جابر المنصوري، مط: الجامعة، بغداد، ط2، 1982م.
15. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جارالله (ت538هـ)، بتحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

16. المقتضب: أبو العبّاس مُحَمَّد بن يزيد المعروف بالمبرّد (ت285هـ)، بتحقيق: مُحَمَّد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1994م.
17. المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ) ، بتحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢.
18. المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بتحقيق: إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة
19. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، دار إحياء التراث القديم: الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـ – أغسطس سنة 1954م.
20. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي: الدكتور مُحَمَّد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، ط1، 2000م.
21. النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
22. النّصّ الغائب تجليات التّناص في الشعر العربي، محمد عزّام، دار المحرر الأدبي، سوريا، 2015.
23. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، بتحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، (د. ط)، (د.ت).
24. بعض ملامح الاجترار في التراث النحوي الأندلسي: نكت الأعلم الشنتمري نموذجًا، مقالة بقلم: الأستاذ رشيد بلحبيب، جدة.
25. تاج العروس من جواهر القاموس: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبدالرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب: بمرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، بتحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط)، (د.ت).
26. تطور العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي، تأليف: محمود محمد علي محمد، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠١٠م.
27. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو مُحَمَّد بدر الدِّين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المالكي (ت749هـ)، شرح وبتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربيّ، ط1، 2008م.
28. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، بتحقيق: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م.
29. خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري: سعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥.
30. دراسات نقدية في النحو العربي، بقلم: الدكتور: عبد الرحمن محمد أيوب، مؤسسة الصباح، ٢٠١٨.
31. شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن، نجم الدّين الرضي الاستراباذي (ت686)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، كليّة اللّغة العربيّة والدراسات – جامعة قاريونس، (د.ط)، 1978م.
32. شرح الرضيّ على الكافية (القسم الأول): محمد بن الحسن، نجم الدّين الرضي الاستراباذي (ت686)، بتحقيق: حسن بن محمد الحفظيّ، ويحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1966م.
33. شرح الكافية الشافية: مُحَمَّد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني، الملقب بـ (جمال الدِّين) (ت672هـ)، بتحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي، كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، (د.ت).
34. شرح الكافية في النحو: رضيّ الدين الاستراباذيّ (ت ٦٨٨هـ) ، بهامشة حاشية للسيد الشريف، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، (د. ت) ، (د، ط) .

35. شرح المفصل: مُوفق الدِّين يعيش بن علي بن يعيش النّحوي (ت646هـ)، بتحقيق: الأستاذ الدكتور إبراهيم مُحَمَّد عبدالله، دار سعد الدِّين للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1434هـ/2013م.
36. شرح المفصّل لابن يعيش: أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
37. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لمصنّفها: جمال الدين بن الحاجب ، بتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى البار – الرياض، ط١، ١٩٩٧.
38. شرح تسهيل الفوائد: مُحَمَّد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدِّين (ت672هـ)، بتحقيق: عبدالرحمن السيد، والدكتور مُحَمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.
39. شرح جمل الزّجاجيّ: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت : 669 هـ)، بتحقيق: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٨.
40. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السّيرافيّ الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت368هـ)، بتحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 2008م.
41. شعر ربيعة الرّقيّ (ت 198هـ)، صنعه: زكي ذاكر العاني، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق– 1980م.
42. علل النحو: ابن الورّاق، بتحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد – الرياض، ط١، ١٩٩٩.
43. عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، تأليف: كيس فرستيغ، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط٢، ٢٠٠٣.
44. لسان العرب: مُحَمَّد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدِّين ابن منظور الأنصاريّ (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
45. معاني القُرآن: أبو الحسن المجاشعيّ المعروف بـ (الأخفش الأوسط) (ت215هـ)، بتحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م.